

## المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة - دراسة تطبيقية على السجون المصرية

[١٥]

عليه محمد عبدالمنعم<sup>(١)</sup> - جمال شفيق أحمد<sup>(٢)</sup> - محمود عبدالحميد حسين<sup>(٣)</sup>  
أحمد فخرى هانى<sup>(١)</sup>

(١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الدراسات العليا للطفولة،  
جامعة عين شمس (٣) كلية الآداب، جامعة طنطا

### المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على ارتكاب الرجال لجرائم القتل تجاه أفراد أسرهم، وتحديد المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بذلك بالإضافة إلى تحديد الخصائص الديموجرافية لهؤلاء الرجال. واتبع الباحثون المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، وتكونت العينة الكلية للدراسة من (١٥٠) مفردة من الرجال المودعين بليمان طره وتراوحت أعمارهم ما بين (٢١ - ٧٠) عاماً. وطبق عليهم: اختبار حالة وسمة القلق للكبار (عبد الرقيب البحيري)، استمارة البيانات الأولية (الباحثون)، استمارة دراسة الحالة (الباحثون). وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (السن، المهنة، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، حجم الأسرة) على ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وأثبتت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الدراسة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي، وعدم تأثير المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في السن، المهنة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة على القلق لدى الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الإدمان وارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة.

### المقدمة

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة لاسيما عقب ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو تطورات لم يعهدها منذ وقت طويل مثل الإرهاب، أحداث العنف والشغب، السرقات بالإكراه والإختطاف وغيرها من الجرائم. وقد تأثر المواطن المصري بتلك التطورات خاصة أثناء فترة الإنفلات الأمنى عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وغياب دور الشرطة مما دعا المواطن لحماية أسرته وممتلكاته بنفسه، وظهر ذلك واضحاً فى اللجان

الشعبية التي كونها المصريين لحماية أنفسهم وممتلكاتهم بالإضافة إلى حماية المنشآت الحيوية ودور العبادة بالدولة.

وعلى الرغم من الجانب الإيجابي للجان الشعبية (في تلك الفترة) إلا أنها لها جانب آخر سلبي يتمثل في تعود المواطن على العنف وحمل الأسلحة سواء البيضاء أو الثقيلة لحماية نفسه، ورؤية الأطفال لهذه المشاهد والإشتراك أيضاً في اللجان الشعبية وحمل الأسلحة (للتباهي أو لإلتقاط الصور). حتى أن مشاهد العنف والتمثيل بالجنث والسحل والتعذيب -الذي قد يفضى إلى الموت للمواطنين سواء من المدنيين أو رجال الشرطة- أصبحت تُرى في الشارع المصرى ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، ونظراً لتغير نوعية الأفعال والممارسات العنيفة التي ترتكب في نطاق الأسر وزيادة عدد هذه الجرائم أضافت وزارة الداخلية إلى تقارير الأمن العام جزء خاص بالجرائم المستحدثة ومنها جرائم العنف الأسرى.

وتتضمن جرائم العنف الأسرى وفقاً لتقرير الأمن العام (٢٠١٢: ٥٥٤) تسع جرائم وهي: القتل العمد والشروع فيه، ضرب أفضى إلى موت، ضرب أحدث عاهه، هتك العرض، الإغتصاب، السرقة بالإكراه والشروع فيها، الحريق العمد، الخطف والتوقيع على مستند بالقوه. والجدير بالذكر أن تأتي جرائم القتل المرتكبة داخل الأسرة على رأس تلك الجرائم وتمثل المرتبة الأولى في عدة أعوام وفقاً للإحصاءات الواردة بتقارير الأمن العام، وتشير الإحصاءات الواردة بتقارير الأمن العام منذ عام (٢٠١٠) وحتى عام (٢٠١٣) إلى ارتكاب الرجال للنصيب الأكبر من جرائم القتل داخل الأسرة وهو ما يتنافى مع الدور المنوط به الرجل لحماية أفراد أسرته وحفظ أمنهم، وقد يرجع ذلك إلى الأعباء المادية الملقاه على عاتق الرجل كسمئول عن احتياجات الأسرة الأساسية، صعوبة التحكم في الغضب، القسوة، العدوانية، الإنفعال الزائد، الإعتماد على المواد المخدرة بالإضافة إلى البيئة المحيطة به وما تتضمنه من عوامل ثقافية ونفسية وإجتماعية قد تكون باعثه له لإرتكاب العنف التنفيذي تجاه أفراد أسرته. لذا تعنى الدراسة الحالية بالبحث في الأسباب التي تؤدي بالرجال إلى ارتكاب فعل القتل العمد تجاه أحد أفراد أسرهم من وجهة نظر هؤلاء الرجال سواء المتهمون بارتكاب تلك الجرائم أو المحكوم عليهم جنائياً فيها.

## مشكلة الدراسة

لا تكاد تخلو وسائل الإعلام سواء المقروء، المسموع أو المرئي من تقارير لرصد جرائم القتل المرتكبة في نطاق الأسر المصرية، ويتنوع المجنى عليهم في تلك الجرائم فقد يكونوا أبناء، آباء، أحد الزوجين وغيرها من صلات القرابة. ويشير تقرير الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية (٢٠١٢: ٥٦٠) أن جنايات القتل العمد والشروع فيه في الجرائم الأسرية تمثل (٢٥١) جناية خلال عام (٢٠١٢) من إجمالي جرائم العنف الأسرى البالغ عددها (٣٥٤) جناية، أي أنها تمثل نسبة (٧٠,٩%) من جملة جرائم العنف الأسرى.

وتعد الخلافات الشخصية السبب الأول لإرتكاب جنايات القتل داخل الأسرة خلال عام (٢٠١٢) حيث تمثل نسبة (٤٥,٤%)، يليها العرض أو العار بنسبة (١٩,٥%)، ثم المواريث بنسبة (٦,٧%) وأخيراً الخلافات المالية بنسبة (٥,٩%). أما عن الوسائل المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة لعام (٢٠١٢) يأتي استخدام أداة حادة في المرتبة الأولى بنسبة (٣٣,٨%)، يليه استخدام سلاح ناري بنسبة (٣١,٨%) ثم استخدام حبل أو خنق بنسبة (١٢,٧%). (المرجع السابق، ٥٥٨-٥٦١)

ويشير تقرير الأمن العام (٢٠١٢: ٥٦٨-٥٦٩) أن النسبة الأكبر من المتهمون في جرائم القتل العمد والشروع فيه في الجرائم الأسرية من الذكور حيث يمثلون نسبة (٨٥%) من إجمالي المتهمون لعام (٢٠١٢)، ويتركز نسبة (٧٣%) منهم في الفئة العمرية من (٢٠) إلى (٤٠) عام. حيث يأتي الأخ في المرتبة الأولى لصلة قرابة المتهمين بالمجنى عليهم، فيمثل نسبة (٢٤,٦%) يليه الزوج بنسبة (١٨,٢%) ثم الأب بنسبة (٨,٩%). ويمثل الثلاثة السالف ذكرهم معاً نسبة (٥١,٧%) وذلك خلال عام (٢٠١٢). أي أن أكثر من نصف جنايات القتل داخل الأسرة يرتكبها الأشخاص المنوطين بحماية الأسرة والدفاع عنها والمتمثلين في الأب، الأخ والزوج. ويمثل عدد المجنى عليهم الأقل من (١٨) عام نسبة (١٤%) من إجمالي المجنى عليهم خلال عام (٢٠١٠)، وتتركز نسبة (٤٠%) منهم في الفئة العمرية ما بين (٢٠) و(٤٠) عاماً.

توضح الإحصاءات السالف عرضها حجم جرائم القتل المرتكبة داخل الأسرة المصرية وهو ما يتنافى تماماً مع الدور الأساسى المنوطة به الأسرة من تربية الأبناء ورعاية أفرادها لإنتاج أشخاص أسوياء قادرين على إحداث النمو والتقدم بالمجتمع، وتنبؤ مشكلة الدراسة فى الأسئلة الآتية:

### أسئلة البحث

- ما مدى اعتبار المتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى (السن، المهنة، المستوى التعليمى، المستوى الإقتصادى وحجم الأسرة) من العوامل التى تساعد على ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة؟
- ما مدى اعتبار المتغيرات النفسية المتمثلة فى ( الإدمان، اضطراب القلق العام) من العوامل التى تساعد على ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة؟
- ما الخصائص الديموجرافية للرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما يلى:

- تحديد المتغيرات الإجتماعية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة المصرية.
- تحديد المتغيرات النفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة المصرية.
- تحديد الخصائص الديموجرافية للرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة.

### فروض الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على عدد من الفروض تتمثل فى الآتى:

- يزداد ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة إذا اجتمعت بعض المتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى إنخفاض المستوى التعليمى والإقتصادى، زيادة حجم الأسرة بالإضافة إلى وجودهم فى المرحلة العمرية ما بين العشرون والأربعون عاماً .

- توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة الدراسة من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة على إختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، (إعداد: عبد الرقيب البحيرى) تبعاً للمتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى (السن، المهنة، المستوى التعليمى، المستوى الإقتصادي، حجم الأسرة).
- توجد علاقة إرتباطية دالة بين الإدمان وإرتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة.

### محدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بعدد من الحدود وهى:

- الحدود المكانية:** طبقت الدراسة الميدانية على ليمان طره للرجال، وهو ما تم تحديده من قبل إدارة العلاقات العامة بقطاع مصلحة السجون.
- الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة الميدانية خلال اسبوع بدأ يوم السبت الموافق (٢٠١٨١٢١٢٤) وحتى السبت الموافق (٢٠١٨١٣١٣).

### منهج الدراسة

اتبع الباحثون فى الدراسة الحالية المنهج الوصفى الارتباطى المقارن لأنه يهتم بدراسة العلاقة بين المتغيرات الإجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة، فالمنهج الوصفى الارتباطى يهدف لمعرفة ما إذا كان ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر ومن ثم إظهار مقدارها.

### أهمية الدراسة

نظراً للتغير الملحوظ فى نوعية الجرائم المرتكبة داخل الأسرة المصرية وزيادة نسب جرائم القتل بها وقلة الدراسات فى هذا المجال، تأتى أهمية الدراسة الحالية فى تقديم تفسير للأسباب التى يمكن أن تدفع الرجال لقتل أفراد أسرهم وتحديد أهم المتغيرات الإجتماعية والنفسية وثيقة الصلة بتلك الجريمة بالإضافة إلى تحديد بعض السمات المشتركة بين هؤلاء الرجال وذلك بطريقة علمية قد تفيد الباحثين فى هذا المجال. وقد تفيد نتائج هذه الدراسة بعض المتخصصين مثل منظمات المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة المعنية بالأسرة، من خلال فهم

أفضل لطبيعة الظروف التي تمر بها الأسر التي ترتكب فيها جرائم القتل وتحديد خصائص مرتكبيها استناداً على أسس ونتائج علمية.

### مفاهيم الدراسة

تحدد المفاهيم الأساسية للدراسة الحالية فيما يلي:

**التعريف الإجرائي للمتغيرات الاجتماعية:** يقصد الباحثون بالمتغيرات الاجتماعية في هذه الدراسة متغيرات السن، المهنة، المستوى التعليمي، المستوى الإقتصادي وحجم الأسرة ودورهم في ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة المصرية، وتحدد إجرائياً في البحث الحالي من خلال الدرجات التي يحصل عليها أفراد عينة البحث على استمارة البيانات الأولية للرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة المستخدمة في الدراسة.

**التعريف الإجرائي للمتغيرات النفسية:** يقصد الباحثون بالمتغيرات النفسية في هذه الدراسة الإدمان، اضطراب القلق العام وتحدد إجرائياً في البحث الحالي من خلال الدرجات التي يحصل عليها أفراد العينة على المقياس المستخدم في الدراسة وهو: إختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I) (إعداد عبد الرقيب البحيري).

**جريمة القتل:** عرفت جوخه الريامى (٢٠٠٦: ٢٥) جريمة القتل بأنها الإعتداء على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، ويتحقق ذلك بطريقتين: إما قيام الجاني بإزهاق روح إنسان آخر على قيد الحياة أو أن ينهى الإنسان حياته بنفسه (كما في الإنتحار).

**الأسرة:** عرفها نبيل عبد الفتاح (٢٠١١: ٧٢) بأنها وحدة إجتماعية تتكون بفضل عقد الزواج بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق المودة والرحمة بينهما وتسيير معيشتها المشتركة وإنجاب الأولاد وتربيتهم.

## الدراسات السابقة

- أجرت إيمان شريف قائد (٢٠٠٠) دراسة بهدف إلقاء الضوء على الصور والأشكال التي تبدو عليها جرائم قتل الأقارب من الجنسين، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج الإكلينيكي. اعتمدت الباحثة على عينة عمدية تكونت من (١١٢) رجل وامرأة وانقسمت إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، وتمثلت أدوات الدراسة في مقياس المواقف الاجتماعية ومقاييس مختارة من إختبار الشخصية المتعدد الأوجه بالإضافة إلى إختبار تفهم الموضوع (T.A.T) وإختبار اليد الإسقاطي. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في وجود دوافع لا شعورية كامنه تؤدي لقتل الأقارب وتمثلت هذه الدوافع في اسلوب التنشئة الخاطيء في مراحل الطفولة متمثلاً في القسوة الشديدة في المعاملة وكثرة العقاب بالإيذاء البدني، وكثرة الخلافات والمشاكل الأسرية والتفكك الأسري.
- وهدفت دراسة جون، مارك (Jon, Mark, 2010) إلى فحص بيانات السجناء والمقارنة بين خصائص القتلة والمجرمين الآخرين وقد طبقت الدراسة عام (٢٠٠٣) على (٥١٥٢٧) سجيناً في إدارة السجون بولاية فلوريدا بما في ذلك (٩٥٨٦) سجيناً أدينوا بالقتل، وأشارت نتائج الدراسة أن نسبة (٣٠%) من السجناء المدانين بالقتل يرتكبوا أعمال العنف المؤسسي بالسجن وكشفت الدراسة أن السجناء المدانين بالقتل لم يكونوا بشكل ملحوظ أكثر عرضة للانخراط في سوء السلوك أو ارتكاب أعمال العنف المؤسسي من السجناء الذين يقضون عقوبات لجرائم أخرى.
- وأشارت دراسة هانلون، روبرت وآخرون (٢٠١٦) أن جرائم القتل في المحيط الأسري تمثل الشكل الأكثر تطرفاً من أشكال العنف الأسري وأنها من أكثر أنواع القتل شيوعاً، وهدفت الدراسة إلى النظر في الإختلافات بين القتل العمد والقتل الخطأ من خلال بعض العوامل الديمغرافية والتاريخ النفسى وممارسات الجريمة والحالة النفسية العصبية للجناه باستخدام بيانات الإختبار العصبى النفسى من فحوص الطب الشرعى، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٣) من الجناه المدانين بالقتل. وأشارت النتائج أن نسبة (٣٣%) من الجناه ارتكبوا جرائم القتل بشكل عمدى تجاه أفراد أسرهم فيما ارتكبها (٦١%) من الجناه

عن طريق الخطأ، وبينت النتائج أن الجناه مرتكبي جرائم القتل العمد أكثر عرضة للإضطرابات النفسية الصريحة وأقل عرضة لتشخيص اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع أو أن يكون لهم إدانات جنائية سابقة.

- **وهدف دراسة عبد الله سالم الدراوشة (٢٠١٧)** إلى التعرف على أثر المتغيرات الإجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، واعتمد الباحث على منهج المسح الإجتماعي واستخدم العينة العشوائية البسيطة وتكونت من (٤٣٣) مفردة من طلبة الجامعات الأردنية واستخدم الباحث الإستبيان كأداة لجمع البيانات. وبينت النتائج وجود أثر للمتغيرات الإجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني وجاء التفكك الأسرى في المرتبة الأولى يليه ضعف الوازع الديني في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الإجتماعي.

### الإطار النظري

**مفهوم جريمة القتل:** أشار هشام عبد الحميد (٢٠١٤: ١٥) أن القتل من المنظور القانوني يمثل إعتداء غير مشروع على حق الإنسان في الحياة، ومن المنظور المادي يعد إعتداء غير مشروع يقوم به الجاني على جسد إنسان حي يترتب عليه وفاة، وإذا كان الإعتداء وقت ارتكاب الجريمة قد وقع على ميت فلا تقوم جريمة القتل فالحماية الجنائية للإنسان تمتد منذ لحظة ميلاده وتستمر طيلة حياته وتنتهي بموته وعندما يموت الإنسان يصبح جثته وتخضع جثته لحماية جنائية تختلف عن الحماية الجنائية للإنسان الحي.

وقد بين أحمد فخر الدين (٢٠١٥: ١٠) أن قانون العقوبات يعرف القتل العمد، وعرف الظروف التي اعتبرها مشدده لعقوبة القتل كتعريفه للترصد ولسبق الإصرار، ويعرف القتل العمد بأنه: إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر تعمداً. وتنتهي الحياة حين يلفظ الإنسان نفسه الأخير وحتى هذه اللحظة يظل جديراً بحماية القانون ولو أصابه مرض ميئوس من شفائه ومن شأنه أن يقوده إلى الموت بعد وقت قليل، ويظل القتل معاقباً عليه ولو ارتكب برضاء المجنى عليه بل لو ارتكب بناءً على طلبه.



وتعرف جريمة القتل في الدراسة الحالية بأنها: فعل يرتكبه شخص أو أكثر تجاه إنسان حتى بقصد إنهاء حياته، ويترتب على هذا الفعل إنهاء حياته وإزهاق روحه.

**القواعد الحاكمة في جرائم القتل العمد:** ثمة عدة قواعد تحدد جريمة القتل العمد وهي: لا تقوم جريمة القتل العمد إلا إذا كان المجنى عليه إنساناً، الجنين في بطن أمه لا يعد إنساناً فلا تقوم جريمة القتل، الجنين بمجرد أن يفارق الرحم يعتبر كائناً مستقلاً ومن ثم إنساناً، الميت قبل صدور فعل القتل لا يعد مقتولاً لإستحالة الجريمة، إزهاق روح مريض شفقة عليه بسبب الألام جريمة قتل عمد، تقوم جريمة القتل ولو كان المجنى عليه محكوم عليه بالإعدام، قتل من يشرع في الإنتحار جريمة قتل عمد، تقوم جريمة القتل دون أهميه لجنس أو سن أو أصل أو ديانة القتيل، الخطأ في شخص القتيل لا يؤثر على قيام جريمة القتل العمد، الخطأ في الهدف لا يؤثر على قيام جريمة القتل العمد وأخيراً لا يؤثر قيام جريمة القتل العمد عدم وجود الجثة. (أحمد فخر الدين، مرجع سابق: ١٣-١٥)

مما سبق نستخلص أن جريمة القتل العمد لا تقوم إلا إذا كان المجنى عليه إنساناً ( ) ويقصد بها الإنسان منذ لحظة الميلاد وحتى الوفاة، ومن ثم لا تقوم الجريمة على ميت وإن ارتكب نفس الفعل الذي يؤدي للوفاة إن كان المجنى عليه حياً لأن الميت يخضع لحماية جنائية تختلف عن الحي. ولم يميز القانون بين أنسان وآخر فلم يهتم بتحديد شخصية القتيل من سن أو جنس أو ديانة أو أصل، ويحاكم الجاني على جناية القتل وإن أخطأ في شخص القتيل الذي يريد قتله وقتل شخصاً آخر.

**الركن المادى في جرائم القتل العمد:** أشار هشام عبد الحميد (٢٠١٤: ١٦) أن الركن المادى في جرائم القتل العمد يتمثل في سلوك إجرامى، نتيجة وعلاقة سببية تربط بين السلوك والنتيجة.

**النظريات المفسرة للسلوك الإجرامى:**

١. **نظرية التحليل النفسى:** يرى فرويد أنه ثمة مجموعتين أساسيتين من الغرائز وهي (غرائز الحياة وغرائز الموت)، تشمل المجموعة الأولى جميع القوى التى تهدف إلى الحفاظ على العمليات الحياتية الحيوية وبقاء النوع وتكاثره واعتبر فرويد أن الغرائز الجنسية أكثر غرائز الحياة بروزاً فى نمو الشخصية. وأطلق على قوة الطاقة الكامنه وراء الغرائز الجنسية مصطلح اللبيدو Libido وهو مشتق من كلمة لاتينية بمعنى الرغبة، ويقصد بالطاقة

الليبية طاقة غرائز الحياة بصفة عامة والطاقة النفسية التي تبحث عن إشباع من خلال الأنشطة الجنسية بصفة خاصة. أما غرائز الموت فقد اعتبر أنها وراء مظاهر القوة والعدوان والإنتحار والقتل، ولم يطلق فرويد أى اسم على طاقة غرائز الموت كما فعل فى غرائز الحياة. واعتبر فرويد أن غرائز الموت منغرسه ومتجذرة فى النواحي البيولوجية للإنسان وأن لها أهمية مساوية لغرائز الحياة من حيث تحديد السلوك الفردى، واعتقد فرويد أن لدى كل شخص رغبة داخلية لا شعورية فى الموت وأن جميع الكائنات الحية مضطرة إلى العوده إلى حالة اللاحياة التى جاءت منها. (جابر عبد الحميد، ٢٠١٣: ٢٧-٢٨)

٢. **نظرية الإستعداد الإجرامى:** أراد دى توليو Diarrhea Tullio أن يجب على تساؤل وهو كيف ولماذا يستجيب للجريمة بعض الأفراد دون البعض الآخر رغم وحدة الظروف الخارجية المحيطة بهما؟، فأعطى تفسيراً للتساؤل يستند إلى وجود إستعداد سابق للجريمة لدى بعض الأفراد نتيجة تكوين خاص للشخصية الفردية واتسامها بصفات عضوية، نفسية، وظيفية، وراثية أو مكتسبة من البيئة، وهذه الخصائص تنمى قوى إقرار الذات الغريزية الطبيعية وتضعف قوى التحكم الإرادى فيصبح الفرد أكثر إستعداداً للانحراف وارتكاب الجرائم إذا ما توافرت مؤثرات خارجية بسيطة. وقد بنى إقتناعه هذا على أساس دراسات علمية وفحص إكلينيكي للشخص المجرم، وتقوم نظرية الإستعداد الإجرامى على مراحل نمو الشخصية الإنسانية وفكرة الإستعداد الإجرامى. فقد أشار دى توليو أن تفسير السلوك الإجرامى يرتبط تماماً بالشخصية الإنسانية، ومن ثم يجب أن يأخذ فى الإعتبار كل ما يرتبط بالعمليات الطبيعية (البيولوجية، النفسية والوظيفية) للفرد والتي تنمو تدريجياً منذ ميلاده وتتكامل فى مرحلة النضج. واعتقد دى توليو أن الفرد كلما كان سليماً من الوجهه النفسية أمكنه السيطرة على الدوافع العدوانية وتوجيه سلوكه بما يتفق مع سائر القيم السائدة فى المجتمع، ولم ينكر دور البيئة الواضح فى تشكيل الشخصية الإنسانية والتي ينعكس أثارها على سلوك الفرد. (على عبد السلام، ٢٠٠٠: ٦٧-٦٨)

٣. **النظرية التكاملية:** أشار جعفر عبد الأمير أن أصحاب هذه النظرية يفسرون الجنوح والسلوك الإجرامى من خلال عوامل عديدة ومتشابهة يرجع بعضها إلى الفرد نفسه "عوامل بيولوجية ونفسية" ويرجع بعضها الآخر إلى البيئة التى يعيش فيها الفرد، لذا لا يمكن رد السلوك المنحرف إلى عامل واحد وإنما هو حصيلة تفاعل بين عوامل مختلفة سواء كانت عضوية، نفسية، وراثية، بيئية أو إجتماعية. فلا يمكن النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة ولا يمكن النظر إلى البيئة بمعزل عن الفرد فكل منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به. ومن ثم يشير أصحاب النظرية التكاملية إلى ضرورة بحث الظاهرة الإجرامية من خلال تخصصات مختلفة تشمل علم النفس، الإجتماع، الأنثروبولوجيا، علم الوراثة والقانون. (نقلاً عن رشاد عبد العزيز، ٢٠٠٩: ٧٢)

**تعقيب على النظريات المفسرة للسلوك الإجرامى:** تعد نظرية التحليل النفسى من النظريات الهامة لفهم وتفسير السلوك الإجرامى، لتركيزها على العوامل الداخلية والشخصية التى يمكن أن تدفع الشخص لإرتكاب العنف خاصةً تجاه أفراد أسرته. وقد ناقشت النظرية غريزة القتل والعدوان الفطرية لدى الإنسان والتى قد تساهم بشكل كبير فى ارتكاب الشخص للسلوك الإجرامى ضد الآخرين، ولكن ما يؤخذ على النظرية أنها ردت السلوك الإجرامى لعامل واحد فقط وهو العامل النفسى وأغفلت العوامل الخارجية التى قد تقود الفرد إلى ارتكاب جرائم القتل أو السلوك الإجرامى بشكل عام. فيما اعتمدت نظرية الإستعداد الإجرامى على وجود بعض السمات لدى المجرمين، والتى قد تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم دون غيرهم. أما النظرية التكاملية فقد قدمت تصوراً شاملاً لمجموعة العوامل المؤدية للسلوك الإجرامى، حيث تضمنت العوامل البيولوجية، النفسية، الإجتماعية، الطبيعية والبيئية فى تفسير الجريمة وأشارت إلى أهمية التفاعل بين هذه العوامل المختلفة. لذا يتبنى الباحثون النظرية التكاملية فى تفسير أسباب ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة، مما يتيح فهم أفضل للعوامل المختلفة التى يمكن أن تقود الرجال إلى ارتكاب هذه الجريمة.

## إجراءات الدراسة

**عينة الدراسة:** اقتصرت عينة الدراسة على عينة عشوائية من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة والمتواجدين بليمان طره وتكونت من (١٥٠) مفردة، وتم إجراء دراسة حالة لثمانية رجال منهم وفيما يلي سيتم توضيح خصائص العينة وشروط اختيارها.

أ. **شروط إختيار العينة:** تم تحديد شرط واحد لإختيار العينة وهو أن يكونوا من الرجال مرتكبي جرائم القتل العمد تجاه أفراد أسرهم (سواء كانوا متهمين أو محكوم عليهم جنائياً في هذه الجرائم).

### ب. خصائص العينة:

- تراوحت أعمار أفراد العينة ما بين (٢١ - ٧٠) عاماً، مثلت نسبة المتزوجون منهم (٦٧,٣%) يلي ذلك الأعزب بنسبة (٢٦,٧%) ثم الأرملة بنسبة (٣,٣%) وأخيراً المطلق بنسبة (٢,٧%).
  - النسبة الأكبر منهم حاصلون على تعليم متوسط بنسبة (٣١,٣%) يلي ذلك الأميون بنسبة (٢٣,٣%) ثم من يقرأ ويكتب بنسبة (٢٢,٧%)، ثم الحاصلون على تعليم عالي بنسبة (١٢,٧%) وأخيراً الحاصلون على تعليم أساسي بنسبة (١٠%).
  - غالبية أفراد العينة يعملون بمهنة عامل عادى وحرفى بنسبة (٢٨%) يلي ذلك المزارعون بنسبة (٢١,٣%)، ثم السائقون بنسبة (١٢,٧%)، ثم موظفى وعمال الحكومة بنسبة (١٠,٧%)، وتباينت باق المهن بنسب منخفضة.
- أدوات الدراسة:** طبقت الدراسة الميدانية على ليमान طره للرجال خلال اسبوع بدأ يوم السبت الموافق (٢٠١٨/٢/٢٤) وحتى السبت الموافق (٢٠١٨/٣/٣)، وهو ما تم تحديده من قبل إدارة العلاقات العامة بقطاع مصلحة السجون. وتتمثل أدوات الدراسة الحالية فيما يلي: (إختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، "إعداد عبد الرقيب البحيرى"، استمارة البيانات الأولية "إعداد الباحثون"، "إستمارة دراسة الحالة "إعداد الباحثون"، وفيما يلي وصف لاستمارة دراسة الحالة.

(١) الوصف العام لإستمارة دراسة الحالة: تكونت الإستمارة من (٣٠) عبارة اشتملت على بيانات ديموجرافية تتمثل في: (السن، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة، متوسط دخل الأسرة، محل الإقامة). بالإضافة إلى عبارات تخص ارتكاب جريمة القتل وهي: (صلة قرابة القاتل بالمجنى عليه، سن المجنى عليه، الوسيلة المستخدمة في القتل، عدد المرات التي حكم على القاتل فيها بالسجن من قبل -لمعرفة إذا كان له تاريخ إجرامى-، السلاح المستخدم في الجريمة ومكان ارتكابها، أسباب ارتكاب جريمة القتل وطريقة ارتكابها وطريقة اكتشاف الجريمة بالإضافة إلى طبيعة علاقة القاتل بالمجنى عليه قبل ارتكاب جريمة القتل)، واختص الجزء الأخير بعبارات تخص التدخين وتعاطى المواد المخدرة وهي: (المواد التي يعتمد عليها القاتل إن وجدت، مدة الإعتماد بالتقريب، كيفية الحصول على المادة المخدرة، ضرب أحد أفراد الأسرة تحت تأثير المخدر).

(٢) ثبات استمارة دراسة الحالة: للتحقق من ثبات الاستمارة استخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ وقد بلغت قيمة معامل الثبات (٠,٦١٨)، وتشير هذه القيمة إلى صلاحية استمارة دراسة الحالة وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها حيث كانت أكبر من (٠,٥). وبحساب صدق الإتساق الداخلى لاستمارة دراسة الحالة تبين أن معامل الارتباط بين العبارات وإجمالي الاستمارة دال معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلى لعبارات استمارة دراسة الحالة.

(٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: استخدم الباحثون الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الفروض وخصائص وسمات العينة وأدوات الدراسة وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي: (معامل ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان، إختبار التباين المتعدد).

## نتائج الدراسة

١- عرض النتائج الخاصة بالفرض الأول والذي ينص على: " يزداد ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة إذا اجتمعت بعض المتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى إنخفاض المستوى التعليمى والإقتصادى، زيادة حجم الأسرة بالإضافة إلى وجودهم فى المرحلة العمرية ما بين العشرون والأربعون عاماً"، وللتحقق من هذا الفرض تم تحليل التباين المتعدد، ويشير إلى ذلك الجدول التالى:

مصدر التباين	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار (ف)	الدلالة المعنوية
النموذج المصحح	السن	٢,٢٠٧	١	٢,٢٠٧	١,٧٦٤	٠,٢
	التعليم	٦,٧٠٧	١	٦,٧٠٧	٣,٤٤٨	٠,٠٧
	عدد أفراد الأسرة	٠,١٤٣	١	٠,١٤٣	٠,٣٩٩	٠,٥
	متوسط دخل الأسرة	١,٩٩١	١	١,٩٩١	١,٠٦٥	٠,٣
الثابت	السن	٥٧٤,٢٠٧	١	٥٧٤,٢٠٧	٤٥٨,٩٠٥	٠,٠٠٠
	التعليم	٣٣٧,٣٧٣	١	٣٣٧,٣٧٣	١٧٣,٤٤١	٠,٠٠٠
	عدد أفراد الأسرة	١٢٨,٣٣	١	١٢٨,٣٣	٣٥٨,١٤٨	٠,٠٠٠
	متوسط دخل الأسرة	٢٩٥,٤٥٧	١	٢٩٥,٤٥٧	١٥٨,٠٣١	٠,٠٠٠
ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة	السن	٢,٢٠٧	١	٢,٢٠٧	١,٧٦٤	٠,٢
	التعليم	٦,٧٠٧	١	٦,٧٠٧	٣,٤٤٨	٠,٠٧
	عدد أفراد الأسرة	٠,١٤٣	١	٠,١٤٣	٠,٣٩٩	٠,٥
	متوسط دخل الأسرة	١,٩٩١	١	١,٩٩١	١,٠٦٥	٠,٣
الخطأ	السن	١٨٥,١٨٦	١٤٨	١,٢٥١		
	التعليم	٢٨٧,٨٨٧	١٤٨	١,٩٤٥		
	عدد أفراد الأسرة	٥٣,٠٣	١٤٨	٠,٣٥٨		
	متوسط دخل الأسرة	٢٧٦,٧٠٣	١٤٨	١,٨٧		
الإجمالي	السن	١٧١٧	١٥٠			
	التعليم	١٥٣٣	١٥٠			
	عدد أفراد الأسرة	٤١٢	١٥٠			
	متوسط دخل الأسرة	١٢٧٢	١٥٠			
	متوسط دخل الأسرة	٢٧٨,٦٩٣	١٤٩			

أوضح الجدول السابق عدم وجود تأثير للمتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى (السن، المهنة، المستوى التعليمى، المستوى الإقتصادى، حجم الأسرة) على ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، لذا لم يثبت صحة الفرض الأول.

٢- عرض النتائج الخاصة بالفرض الثاني والذي ينص على: "توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الدراسة من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، تبعاً للمتغيرات الإجتماعية المتمثلة في (السن، المهنة، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، حجم الأسرة)". وللتحقق من هذا الفرض تم تحليل التباين الأحادي، ويشير إلى ذلك الجدول التالي:

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار (ف)	الدالة المعنوية
السن	بين المجموعات	٤	٤٨,٧٩٧	٠,٨٤٥	٠,٥
	داخل المجموعات	١٤٥	٥٧,٧٥٢		
	الإجمالي	١٤٩	٨٥٦٩,١٧٣		
الحالة التعليمية	بين المجموعات	٤	٩٢,٢٦٥	١,٦٣١	٠,٢
	داخل المجموعات	١٤٥	٥٦,٥٥٣		
	الإجمالي	١٤٩	٨٥٦٩,١٧٣		
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	٢	٦٩,٩١٣	١,٢١٩	٠,٣
	داخل المجموعات	١٤٧	٥٧,٣٤٢		
	الإجمالي	١٤٩	٨٥٦٩,١٧٣		
المستوى الاقتصادي	بين المجموعات	٥	١٣٣,٤٠٣	٢,٤٣١	٠,٠٤
	داخل المجموعات	١٤٤	٥٤,٨٧٦		
	الإجمالي	١٤٩	٨٥٦٩,١٧٣		

أوضح الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين متوسطات درجات عينة الدراسة من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين متوسطات درجات عينة الدراسة من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، تبعاً للمتغيرات الإجتماعية المتمثلة في (السن، المهنة، المستوى التعليمي، حجم الأسرة). لذا يثبت صحة الفرض الثاني جزئياً : توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الدراسة من الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة على اختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I)، تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي.

٣- عرض النتائج الخاصة بالفرض الثالث والذي ينص على: "توجد علاقة إرتباطية دالة بين الإدمان وارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة"، وللتحقق من هذا الفرض تم تحليل العلاقة الإرتباطية بين الإدمان وارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة، ويوضح ذلك الجدول التالي:

المتغيرات	الإدمان	
ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة	معامل ارتباط	٠,١٧٥ (*)
	الدلالة المعنوية	٠,٠٣

أوضح الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (٠,١٧٥) وهى قيمة دالة معنوياً، لذا يثبت صحة الفرض الرابع.

### تفسير النتائج ومناقشتها

نحاول فى هذا الجزء تفسير ومناقشة نتائج الدراسة وفقاً لفروضها، للوقوف على دلالتها النفسية. بالنسبة لنتائج الفرض الأول، فقد أشارت فى مجملها إلى أن الأسر التى تجتمع فيها عوامل إجتماعية تتمثل فى (السن، المهنة، المستوى التعليمى، المستوى الاقتصادى، حجم الأسرة) لا يشترط أن يرتكب الرجال فيها لجرائم القتل داخل الأسره وهى نتيجة مقبولة بالنسبة للمجتمع الكلى. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة عبدالله الدراوشة (٢٠١٧) التى أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على ارتكاب جريمة القتل فى المجتمع الأردنى تبعاً لمتغير التعليم، ودراسة سالم إبراهيم (٢٠١٢) التى أثبتت عدم وجود علاقة بين المستوى المادى وارتكاب جريمة القتل. ودراسة عماد محمود سليمان (٢٠٠٧) التى أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا للعنف الأسرى تبعاً لمستوى الدخل. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة إيمان فوزى (٢٠١٢) التى أثبتت وجود علاقة إرتباطية بين الدخل الشهري وارتكاب العنف بين الزوجين، ووجود علاقة إرتباطية بين تعليم الزوج وصورة العنف الواقعة على الزوجة. ودراسة محمد حسن الصغير (٢٠١٢) التى بينت أن أسباب العنف الأسرى فى المجتمع السعودى منها إنخفاض المستوى التعليمى



للأب والأم بالإضافة إلى انخفاض دخل الأسرة. ودراسة منال محمد عباس (٢٠١٠) التي أثبتت أن أسباب العنف الأسرى في البيئة الحضرية تتمثل في زيادة الأعباء الاقتصادية وأن العنف الأسرى يتأثر بمتغيرات المهنة، التعليم والحالة الاقتصادية. كما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة محمد ناصر القحطاني (٢٠١٠) التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية على ارتكاب جريمة القتل تبعاً لمتغير التعليم، ودراسة أشرف مصطفى طلبة (٢٠٠٨) التي بينت أن الجانب الإقتصادي يعد أهم عوامل ارتكاب السلوك الإجرامي. ودراسة كافاناش، دوبايش (٢٠٠٧) التي أثبتت نقص المستوى التعليمي للرجال مرتكبي جرائم القتل تجاه أطفالهم، ودراسة أسماء عبده (٢٠٠٦) التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف المعنوي والمستوى التعليمي للزوجة. بالإضافة إلى دراسة حمد محارمة وآخرون (٢٠٠٢) التي بينت أن الإساءة العنيفة تتأثر بمتغير التعليم، وكشفت عن أربعة فئات أساسية مسؤولة عن حالات الإساءة والعنف الأسرى منها الأسباب الاقتصادية وحجم الأسرة. وقد بين عاكف المبيضين (١٩٩٤) المشار إليه في محمد القحطاني (٢٠١٠: ١٦-١٧) أن التعليم يلعب دوراً هاماً في النقيض من ارتكاب جرائم القتل، وأشار أن تعليم وثقافة الفرد تؤدي إلى إخماد الميول الإجرامية والعدوانية وأن نقص التعليم في الجانب الخلقى والثقافي والعائلي والبيئي يؤدي إلى إبراز تلك الميول الإجرامية. ويمكن إرجاع هذه النتيجة لعدة أسباب وعوامل منها:

- طبيعة المجتمع المصرى الذى يتسم بالتدين، وقد حرمت الشرائع السماوية قتل النفس.
- التنشئة الإجتماعية لدى بعض الأسر والتي تهتم بغرس قيم وعادات وتقاليد تجرم قتل النفس على الرغم من ضعف المستوى التعليمي، الإقتصادي أو باقى المتغيرات الإجتماعية للدراسة الحالية.

وقد أشارت نتائج الفرض الثانى، إلى ثبوت صحة جزئياً بوجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الدراسة على إختبار حالة وسمة القلق للكبار (S.T.A.I) تبعاً لمتغير المستوى الإقتصادي، بمعنى عدم تأثير المتغيرات الإجتماعية المتمثلة فى السن، المهنة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة على القلق لدى الرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة وتأثير المستوى الإقتصادي على القلق لدى هذه الفئة من الرجال. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة سعاد حسن (١٩٩٩) التي أثبتت تأثير القلق على القتل من الجنسين

وأشارت أن القلق الشديد يظهر من التخييلات العدوانية لديهم، بالإضافة إلى دراسة ميلر وآخرون (١٩٩٩) التي أظهرت أن الآباء الذين يرتكبون أعمال عنف بدني وإعتداءات شديدة ضد أطفالهم يظهرون مجموعة من الخصائص النفسية منها القلق. وأخيراً دراسة فرانسيس (١٩٨٧) التي أوضحت أن الآباء المسيئين لأبنائهم جسدياً أظهروا عدة خصائص نفسية منها القلق. وأشار أحمد عكاشة (٢٠١٦: ١٣٩ - ١٤٠) أن القلق يتميز فسيولوجياً بدرجة عالية من الانتباه واليقظة المرضى في وقت الراحة، مع بطء التكيف للكرب أو الضغط أي أن الأعراض لا تقل مع استمرار التعرض للإجهاد نظراً لصعوبة التكيف في مرضى القلق، ويمكن إرجاع هذه النتيجة للأسباب والعوامل الآتية:

- الإلتزامات والأعباء المادية التي يتحملها الرجل كمسؤول أساسي عن تلبية إحتياجات الأسرة تزيد من نسبة القلق لديه.
  - طبيعة الثقافة في المجتمع المصري التي تلقى على رب الأسرة مسؤولية زواج الأبناء وتوفير فرص عمل لهم خاصة الذكور، وما يتطلبه ذلك من توفير إمكانات مادية للأبناء وقد تمتد في بعض الأسر إلى المشاركة في توفير بعض المتطلبات المادية للأحفاد.
  - قد يرتبط القلق بالمستوى الإقتصادي نظراً لإرتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة وزيادة معدل التضخم، مما أدى إلى زيادة الأعباء المادية على رب الأسرة.
- وتشير نتائج الفرض الثالث، إلى وجود علاقة إرتباطية بين الإدمان وارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة ميلر وآخرون (1999) التي أظهرت نتائجها أن الآباء الذين يرتكبون أعمال عنف بدني وإعتداءات شديدة ضد أطفالهم يعانون من بعض المشكلات الحياتية منها إدمانهم المواد المخدرة. بالإضافة إلى دراسة محمدحسن الصغير (٢٠١٢) التي بينت نتائجها عدة أسباب للعنف الأسري في المجتمع السعودي منها إدمان المخدرات.**

## توصيات الدراسة

توصى الدراسة الحالية في ضوء نتائجها ما يلي:

- تنفيذ برامج توعية بمخاطر الإدمان والآثار الناجمة عنه جسدياً، نفسياً وإجتماعياً .
- تغليب العقوبة الخاصة بتعاطي المواد المخدرة أو الإتجار فيها.
- تفعيل الدور الإعلامي لمواجهة العنف الأسرى من خلال تنفيذ برامج وأعمال درامية تتبذ العنف وتتناول أنماط التنشئة الإجتماعية السوية.

## بحوث مقترحة

- تأثير الأعمال الدرامية التي تحتوى على مشاهد عنف على ارتكاب العنف فى الأسرة المصرية.
- أثر العوامل الثقافية على ارتكاب جرائم القتل فى صعيد مصر .
- دور الأسرة النووية والأسرة الممتدة فى ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة "دراسة مقارنة".

## المراجع

- أحمد فخر الدين (٢٠١٥): المرافعة الشفوية فى جنابات القتل العمد وجنح القتل الخطأ، ط (١)، القاهرة، دار القانون للإصدارات القانونية
- إيمان شريف محمد قائد (٢٠٠٠): سيكولوجية قتل الأقارب "دراسة نفسية اجتماعية لمرتكبي جرائم قتل الأقارب، دراسة إمبريقية إكلينيكية مقارنة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم علم النفس، جامعة عين شمس
- تقرير الأمن العام: عام ٢٠١٢، جدول رقم (٤)، الجرائم الأسرية موزعة على الشهور خلال عام ٢٠١٢، ص ٥٦٠
- جابر عبد الحميد (٢٠١٣): نظريات الشخصية، ط (٢)، الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- جوخة الريامى (٢٠٠٦): مفهوم القتل وإشكاليات الطبية "دراسة فى فلسفة الأخلاق التطبيقية"، ط (١)، الدار المصرية اللبنانية، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس
- رشاد عبد العزيز، زينب العايش (٢٠٠٩): سيكولوجية العنف ضد الأطفال، ط (١)، القاهرة، عالم الكتب
- عبد الله سالم الدراوشة (٢٠١٧): أثر المتغيرات الإجتماعية على ارتكاب جريمة القتل فى المجتمع الأردنى من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، عمادة الدراسات العليا، مج (٣)، ع (١)

على عبد السلام على (٢٠٠٠): أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية، ط (١)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية

نبيل عبد الفتاح حافظ (٢٠١١): معجم علم نفس النمو، ط (١)، القاهرة، عالم الكتب  
هشام عبد الحميد فرج (٢٠١٤): جرائم القتل والإصابة باستخدام الأسلحة النارية، ط (١)، القاهرة، سلسلة هشام عبد الحميد، ع (١٥)، مطابع دار الوثائق

Hanlon, Robert E; Brook, Michael; Demery, Jason A; Cunningham, Mark D: Domestic homicide. (2016): Neuropsychological profiles of murders who kill family members and intimate partners, Journal of Forensic Sciences. Vol. (61), Jan, P.P S163-S170.

Sorensen, Jon; Cunningham, Mark, D. (2010): Conviction Offense and Prison Violence: A Comparative Study of Murderers and Other Offenders, Crime & Delinquency, Vol. (56) N (1) p103-125.

**SOCIAL AND PSYCHOLOGICAL VARIABLES  
ASSOCIATED WITH MALE MURDERING CRIME  
OFFENDERS IN FAMILY  
AN APPLIED STUDY ON EGYPTIAN PRISONS**

[15]

**Abd El- Meneam, Olaya, M.<sup>(1)</sup>; Ahmed, G. S.<sup>(2)</sup>; Hussien, M. A.<sup>(3)</sup>  
and Hany, A. F.<sup>(1)</sup>**

1) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 2) Faculty of Post Graduate of Childhood, Ain Shams University 3) Faculty of Arts, Damietta University.

**ABSTRACT**

The purpose of this study was to shedding light on the crimes committed by men against their family members and identifying the social and psychological variables associated with them, as well as

determining the demographic characteristics of these men. The researchers followed the comparative descriptive approach. The total sample of the study consisted of (150) wives from the men who were deposited in the Turaprison and their ages ranged between (21-70) years. The researchers used the following tools: State-Trait Anxiety Inventory (STAI) (Abdulraqueeb El Behairy), The Minnesota Multiphasic Personality Inventory (MMPI) (Luis Melika et al.), Initial data form (researchers), Case study form (researchers). The results of the study indicate that there is no effect of the social variables represented (age, occupation, educational level, economic level, size of the family) on the murder of men within the family at a significant level (0.05), the absence of significant differences at a significant level (0.05) Between the mean scores of the sample of the study on the (MMPI) test depending on the social variables of age, occupation, educational level, economic level, size of the family. The study showed statistically significant differences between the mean scores of the study sample on the (STAI) test and the level of anxiety of adults according to the variable of the economic level, and the social variables of age, occupation, educational level, and family size did not affect the men who committed the murders within the family. The results of the study also showed a correlation between addiction and men committing murder within the family.